مع ذلك، فان مسألة الربط بين أزمات المنطقة، ظلت محور جدال بين الاطراف العربية، حيث يحاول كل طرف توظيف ورقة القضية الفلسطينية في صالح دعاواه ضد الآخر. فقد قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في خطابه في ذكرى حرب تشرين الاول (اكتوبر): «ان النزاع مع اسرائيل ليس له أولوية في جدول أعمال العراق... [و] أحداث الانتفاضة يشار اليها بصورة بسيطة... وبدون أي هجوم اسرائيلي [على العراق] لن يقوموا بأي عمل عدائي ضد اسرائيل... وأنا أهيب باخواننا الفلسطينيين... ألّا ينصاعوا لكلام العراق ويضرّوا بأنفسهم» (من كلمة مبارك، **الاهرام**، القاهرة، ٥/١٠/١٩٩٠، ص ٥ و٦). وفي كلمة الى القوات المصرية الموجودة في المملكة العربية السعودية، قال مبارك: «ان المساواة بين قضية الاحتلال الاسرائيلي والاحتلال العراقي للكويت تصوّر خاطىء، وان من يُصرّ على ربط المشكلتين لا يريد حلاً للمشكلتين معاً» (**الأهرام**، ٢٣/١٠/١٩٩٠). وفي تصريح الى الصحافيين، قال أيضاً: «اذا كنّا سنربط بين المشكلتين، فاننا لن نحل شيئاً، لأن أزمة الخليج مشكلة عربية، والاخرى مشكلة عربية ـ اسرائيلية... [فـ] القضية الفلسطينية قضية أرض مسلوبة، ولا بد [من] ان نمضي في حلها» (**الاخبار**، القاهرة، ١٢/١٠/١٩٩٠).

ورأى وزير الاعلام الكويتي، الشيخ جابر مبارك الصباح، ان الربط بين حل أزمة الكويت وأزمة الشرق الاوسط «يُقصد منه التمييع والتطويل ولا يوجد له أي مبرر... ويجب التفريق، نهائياً، بين هذا وذاك» (من مقابلة مع الشيخ جابر مبارك الصباح، **الحياة**، ٩/١٠/١٩٩٠).

ووجّه الملك الحسن، ملك المغرب، في كلمة في البرلمان المغربي، نداء عاطفياً الى الرئيس صدام حسين، جاء فيه: «يكفيك ان الضمير العالمي قد استيقظ... أمّا اذا ربطت زمنياً، يا أخي صدام، خروجك من الكويت بحل المشكلة العربية ـ الاسرائيلية، فستكون قد قبرت القضية العربية ـ الاسرائيلية الى ما لا نهاية». وتساءل الملك الحسن: «لماذا ظل الرأي العام العالمي نائماً منذ أربعين سنة على جميع القرارات التي هي في صالح الفلسطينيين والأمة العربية، وتجند مجلس الامن [الدولي] في ظرف ١٥ يوماً في قضية الكويت ـ العراق». وعاد فتوجّه الى الرئيس العراقي، قائلاً: «أرجوك الّا تربط هذه بتلك زمنياً، فيكفيك وقد نجحت في ان ربطت بين القضيتين، خلقياً ومعنوياً» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٠/١٩٩٠، ص ٥).

وبدا كأن القضية الفلسطينية ستحتجب في ظل أزمة الخليج التي شغلت العالم بأجمعه؛ كما شغلت المنطقة، وزرعت الخلافات بين الاقطار العربية، حتى جاءت أحداث الحرم القدسي الشريف، في ٨/١٠/١٩٩٠، حيث قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلية أكثر من عشرين فلسطينياً وجرحت ما يزيد على ١٥٠ شخصاً. وقال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان أحداث المسجد الاقصى «حملت الدليل بأن شيئاً لا يمكن ان يحجب قضية الشعب الفلسطيني العادلة» (**المصدر نفسه**، ١٣/١٠/١٩٩٠).

اجماع على تأييد فلسطين

أثارت المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية بحق الفلسطينيين في المسجد الاقصى ردّ فعل عربياً موحّداً ضدها، تجلّى في ادانة اسرائيل، من جهة، ودعوة الامم المتحدة الى توفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من جهة أخرى؛ ولم تشذّ أي دولة عربية عن ذلك، على الرغم من الخلافات العربية حول مسألة الخليج. فقد أعلنت وزارة الخارجية التونسية، في بيان لها، «ادانتها ' الجريمة النكراء ' التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في القدس الشرقية؛ ودعت الامم المتحدة الى اتخاذ اجراءات ' حازمة، وعاجلة، لوضع حدّ للممارسات غير الانسانية الاسرائيلية ' » (**المصدر نفسه**، ١٠/١٠/١٩٩٠). وطالبت الجمهورية اليمنية «المجتمع الدولي، وفي المقدّم منها الدول دائمة العضوية في الامن الدولي، الاسراع لوضع حدّ لهذه الجرائم الاسرائيلية وحماية الشعب الفلسطيني من الابادة التي تمارسها اسرائيل، ضاربة عرض الحائط كل القوانين والاعراف الدولية» (**المصدر نفسه**). كما استدعى وزير خارجية الاردن بالوكالة، ابراهيم عزالدين، سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، ونُقل عنه قوله، ان «الجريمة النكراء